

مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقد في يوم الأربعاء، 2 جمادى الآخر 1438 هـ
الموافق 1 مارس 2017م
في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً
بمقر مجموعة جي إف إتش المالية
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إتش المالية الدكتور أحمد المطوع اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس المجلس بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما وأعرب السيد الرئيس عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد جمعية عمومية عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول والذي كان مزمعاً في تاريخ 22 فبراير 2017م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني وقد بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالةً ونياابةً 1,262,885,019 سهم مثلت مانسبته 56.02% من



إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للمرة الثانية.

بعدها استأذن السيد الرئيس من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للبدء في أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية كما وطلب السيد الرئيس موافقة السادة المساهمين بتعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد اقرار جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية، تم العمل به على النحو التالي:

1. البند الأول : المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 05 أبريل 2016م:

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول فكان لدى المساهم إبراهيم صلاح الدين استفسار بشأن البند الخامس والمتعلق بالحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م حيث أشار بأن البنك قد حقق 5.5 مليون دولار أمريكي خسائر للسنة المذكورة في حين أن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م تشير إلى تحقيق أرباح بلغت 12 مليون دولار أمريكي فأوضح السيد هشام الريس بأن المبلغ المذكور في المحضر هو مبلغ الخسائر التي حققها البنك بشكل منفصل إلا أن البيانات المالية تصدر موحدة. وحيث أنه لا توجد ملاحظات أو تعليقات أخرى في هذا الصدد، فقد تم المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 5 أبريل 2016م وإقرار ما جاء به من بنود.



2. البند الثاني : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليه.

وبعد قراءة البند الثاني، وطرحه للمناقشة على الحضور طلب المساهم السيد جواد محمد من المجموعة الإفصاح وبشفافية تامة عن كافة المعاملات التي جرت مع الاطراف ذات الصلة والمبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين وذلك تماشياً مع المادة (181) من قانون الشركات التجارية لتفادي أية مساءلة قانونية في المستقبل، وفيما يتعلق بالقضايا القانونية فقد أشار المساهم السيد جواد محمد بأن المبالغ التي تم استردادها قد بلغت 464 مليون دولار أمريكي كما أفصحت عنها المجموعة وتساءل عما اذا كانت هذه المبالغ تستجل في دفاتر المجموعة أم للصناديق التابعة لها، موجهاً في نهاية الأمر الشكر لمجلس الادارة وللإدارة التنفيذية على ما بذلوه من جهد متميز أسفر عن تحقق تلك النتائج.

ورداً على ذلك أفاد السيد هشام الريس بوجود بند خاص في جدول الأعمال مخصص لمناقشة المعاملات التي جرت مع الاطراف ذات الصلة وأشار بأن الايضاح رقم 24 في البيانات المالية الموحدة للعام 2016م تطرق للمزيد من التوضيحات حول هذه النقطة.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عما ورد في تقرير مجلس الادارة بأن المجموعة قد حققت ربحاً صافياً موحداً بقيمة بلغت 233.05 مليون دولار أمريكي مضيفاً أنه يجب الإشارة إلى أن هذه الارباح هي أرباح استثنائية حصلت عليها المجموعة من خلال تسويات مالية تمت خارج إطار القضاء ومن دونها تكون المجموعة قد حققت خسائر تبلغ 10 مليون دولار أمريكي، فوضح السيد هشام الريس بأن القضايا القانونية والتسويات والتحصيلات التي تمت، كانت في مقابل تكبد المجموعة مصاريف متعلقة بها ومخصصات تم اعتمادها على أثر ذلك للمجموعة.



كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين على أن التقرير المذكور يتعلق في جزء منه ببند لإدارة الأصول، وأن هناك عمليات استحواذ على محافظ استثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية وماهى الاستراتيجية المتبعة لهذه الصناديق وعمّا إذا كانت نتائجها جيدة من عدمه، فأجاب السيد هشام الريس بأن أرباح المجموعة خلال العام 2016م تحققت من أربعة مصادر تتحدد في: (1) إدارة الأصول، (2) الصيرفة التجارية وتشمل المصرف الخليجي التجاري (3) التطوير العقاري (4) التسويات واسترداد الحقوق مشيداً بالنتائج المرضية التي حققتها إدارة الأصول.

أما فيما يتعلق بالصيرفة التجارية فقال السيد هشام الريس بأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة لهذا العام وكونها قد صدرت قبل قيام المصرف الخليجي التجاري بإنهاء بياناته المالية فإن الارباح التي حققها المصرف المذكور والبالغة 5 مليون دينار بحريني غير مشمولة في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م (المسجلة في البيانات المالية لهذا العام بخسائر 2 مليون دولار أمريكي) حيث سيتم تعديل البيانات المالية للمجموعة فيما بعد لتعكس هذه الارباح مضيئاً أيضاً بأن الصناديق الاستثمارية التي تم تسويقها بنجاح خلال العام 2016م والتي لم يتم الانتهاء من إغلاق الاشتراك فيها حتى نهاية العام المذكور سيتم تسجيل نتائجها في الربع الاول من العام 2017م.

ورداً على استفسار المساهم إبراهيم صلاح الدين أفاد السيد هشام الريس بأنه فيما يتعلق بالقطاع التعليمي فإن المجموعة باعت حصة تبلغ 50% من مدرسة Sheffield Private School على أحد المساهمين الكبار في حين بلغت الارباح من هذا القطاع 2 مليون دولار امريكي تقريباً.

أما فيما يتعلق باستفسار المساهم إبراهيم صلاح الدين عن صفقة بيع جزء من شركة الصقر للإسمنت على الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP) وما حققته المجموعة من

MOICT
Received



وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
قسم الإستلام

ربح، أفاد السيد هشام الرئيس بأن المجموعة لم تحقق ربحاً ، ذلك أن هذه الصفقة ساهمت في تسييل جزء من الاستثمار في الشركة، وأضاف رئيس مجلس الادارة الدكتور أحمد المطوع بأن هذه الصفقة كانت مهمة للمجموعة لما لها من أبعاد إستراتيجية مستقبلية.

وذكر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه قد طلب في وقت سابق تزويده بتقرير عن أرض دبي وتساءل عن آخر التطورات في هذا الصدد ، فقال السيد هشام الرئيس بأن البنك قد قام بالتحقيق في جميع المشاريع والصفقات التي قد تكون فيها سوء ادارة أو ماشابه، فيما أضاف الدكتور أحمد المطوع بأن البنك قد استرجع جزء من مبلغ الاستثمار وذلك بعد دفع الجزاءات والغرامات الناتجة عن توقف العمل في المشروع نتيجة الأزمة العقارية العالمية مما نتج عنه الإخلال بشروط الاتفاقيات الموقعة حيث قامت السلطات المعنية على اثرها بسحب الأرض إلا أن المجموعة قد حصلت وبعد المفاوضات على قطعة أرض أصغر وتقوم حالياً بتطويرها.

ورداً على سؤال المساهم إبراهيم صلاح الدين عن قيمة اجمالي المبالغ المطالب بها في القضايا والنزاعات القانونية، أفاد السيد هشام الرئيس بأن المجموعة قد أفصحت عن ذلك بشكل واضح ومفصل للسادة المساهمين عبر البورصات وهيئات الأوراق المالية عن هذه التسويات وأن الاتفاقيات السرية الموقعة مع هذه الاطراف تلزم المجموعة بعدم الافصاح بمعلومات أكثر، كما واستفسر أحد المساهمين عما اذا كانت هناك أي قضايا أخرى غير التي تم تسويتها، أفاد السيد هشام الرئيس بأن هناك قضايا أخرى يتم التحقيق فيها في الوقت الحالي.

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الادارة تم التصديق عليه من قبل الحاضرين.



3. البند الثالث: الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م

طلب السيد رئيس مجلس الادارة من الدكتور فريد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث بدأ الدكتور فريد هادي باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م. بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير الهيئة الشرعية تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.
مرفق نسخة من تقرير الهيئة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المحضر ومكماً له.

4. البند الرابع: الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2016م

دعا السيد رئيس مجلس الادارة مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى تلاوة تقريرهم على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بتلاوته أمام السادة المساهمين شاكرًا بعدها السيد الرئيس لاتاحة الفرصة له لقراءة التقرير، وبالاشارة الى التقرير تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب لفت الانتباه الى الايضاح رقم 19 من البيانات المالية الموحدة، فأكد السيد جليل العالي بأنه لا يوجد تحفظ على البيانات المالية وانما لفت الانتباه الى الايضاح المذكور هو فقط للاشارة الى انه ايضاح مهم وجوهري.
وقال السيد جليل العالي في محضر رده على استفسار المساهم جواد محمد بأن الايضاح رقم 24 من البيانات المالية الموحدة يوضح جميع المعاملات مع الاطراف ذات صلة وفي السابق كانت



يؤخذ عليها موافقة ضمنية كونها جزء من البيانات المالية الا أن ادارة المجموعة وكما ذكر السيد هشام الرئيس إرتأت إدراجه كبند منفصل في هذا الاجتماع، وأن البند رقم 10 من جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية مخصص لمناقشة هذا الموضوع لآخذ موافقة المساهمين عليه.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م، تم التصديق عليها من قبل المساهمين الحاضرين.

مرفق تقرير السادة مدقي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءاً منه ومكملاً له.

5. البند الخامس : مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها

قام الرئيس بتلاوة البند الخامس من جدول أعمال الاجتماع ومن ثم فتح المجال للسادة المساهمين لاي استفسارات قد تكون لديهم، فاستفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الايضاح رقم 6 من البيانات المالية وعن سبب أخذ مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات خلال السنة بمبلغ 61 مليون دولار أمريكي فرد السيد جليل بأن التسويات التي تمت وعملية استرداد الحقوق التي حصلت عليها المجموعة كانت فرصة لها للتخفظ ولاخذ مخصصات تعطي للبنك ايجابية في تحقيق الارباح في المستقبل أما المخصصات المذكورة في الايضاح رقم 9 بشأن الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية فذكر السيد هشام الرئيس بأن مخصص انخفاض القيمة للسنة بمبلغ 36.46 مليون دولار أمريكي هي لاستثمارات في احدى الصناديق الموجودة في دولة تواجه اضطرابات سياسية فإرتأت المجموعة وبطلب من المدقق الخارجي اخذ مخصص لها. أما المساهم جواد محمد فكان لديه استفسار عن



الايضاح رقم 19 والمتعلق بالايرادات من تسوية النزاعات بشأن قيمة الموجودات المستحوذة وهل هي القيمة الحقيقية لهذه الاصول وكيف تم تقييمها فذكر السيد هشام الريس بأن هذه الاصول تم تقييمها من قبل شركة متخصصة مستقلة وتم مراجعتها من قبل مصرف البحرين المركزي.

تساءل أحد المساهمين عن الزيادة الكبيرة في أعداد الموظفين بين العامين 2015م و 2016م فوضح السيد هشام الريس بأن الزيادة المذكورة هي لكون البيانات المالية موحدة وتتضمن تكلفة موظفي الشركات التابعة شاملة الاصول التي استحصلت من التسويات وهي مفصلة في الايضاح رقم 22 من البيانات المالية.

أما عن تمويلات الوكالة المذكورة في البند رقم 13 فتساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عما إذا كانت هذه ستحول الى أسهم أم سيتم تسديدها نقداً فذكر السيد هشام الريس بأنه حالياً الخطة ان يتم السداد نقداً. وأما عن المخصصات التي ارتفعت من 17 مليون دولار بنهاية العام 2015م الى 221 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016م فذكر السيد صلاح نور الدين بأن مثل هذا المبلغ المخصص يعتبر كبيراً جداً فذكر الدكتور أحمد المطوع بأن المخصصات في نهاية المطاف تكون لصالح البنك.

أما بشأن الايضاح رقم 19 فتساءل السيد إبراهيم صلاح الدين عن الموجودات الغير ملموسة والمتعلقة بعمليات الشراء والبالغة 54.981 مليون دولار أمريكي فذكر السيد هشام الريس بأن الفائض بين القيمة العادلة لموجودات الأصول التي استردت من التسويات وبين المطلوبات قد تم تسجيلها كموجودات غير ملموسة.

وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على الحسابات المالية الختامية للسنة

المنتهية في 31 ديسمبر 2016م كما هي واردة في جدول الأعمال



6. البند السادس: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2016

على النحو التالي:

أ) ترحيل مبلغ 21,712,400 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 21,712,400 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.

ب) اعتماد مبلغ 2,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 1,509,620 دولار أمريكي لصندوق الزكاة

وافقت الجمعية العامة العادية على اعتماد مبلغ 2,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 1,509,620 دولار أمريكي لصندوق الزكاة

ج) توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 10٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره 59,799,460 دولار أمريكي، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي

جرت المناقشات بشأن توزيع أرباح نقدية على كافة الاسهم العادية بنسبة 10٪ حيث تقدم مجموعة من المستثمرين في دولة الامارات العربية المتحدة بطلب زيادة النسبة النقدية المراد توزيعها من 10٪ الى 12٪ في حين تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن امكانية رفع النسبة الى 20٪ فرد السيد هشام الريس بأن النسبة يوصي بها مجلس الادارة ويتم الموافقة عليها من قبل المصرف المركزي وأن القرار النهائي بشأنها انما هو قرار المساهمين في حين

MOICT
Received



وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
قسم الاستلام

اضاف السيد جليل العالي بالقول بأن تحديد النسبة يتم بعد دراسة مجموعة من المعطيات من أهمها كفاية رأس المال والسيولة في البنك وما اذا كانت المؤسسة قد اخذت مخصصات كافية في حين ذكر ممثل المصرف المركزي بأن تغيير النسبة يتطلب موافقة جديدة من المصرف المركزي واذا ما رفض الطلب من قبل المصرف المركزي فلا بد من عقد جمعية عمومية عادية أخرى لأخذ الموافقة على 10%.

وبعد مناقشة طلبات المستثمرين والمداولة بينهم وافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي والجهات المسؤولة.

كما ووافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره 59,799,460 دولار أمريكي، في حال تم رفض طلب توزيع أرباح نقدية بنسبة 12% من قبل مصرف البحرين المركزي والجهات الاخرى المسؤولة ذات الاختصاص.

(د) ترحيل مبلغ 65,727,060 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 65,727,060 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.

7. البند السابع: اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 10% بواقع سهم

واحد مقابل كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم حسب سجل المساهمين كما هو مسجل

في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية وعددها 225,658,340 سهم بعد موافقة مصرف

وزارة الصناعة والتجارة والسياسة
تم الاستلام
MOICT
Received
16 APR 2017
قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section

البحرين المركزي

وافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% بواقع سهم واحد مقابل كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية وعددها 225,658,340 سهم بعد موافقة الجهات الرقابية.

8. البند الثامن: الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ 2,500,000 دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين فذكر بأنه يرى أن المبلغ المذكور الموصي به مبالغ فيه ، فقال السيد هشام الريس بأن مجلس الادارة قد عمل بجد واجتهاد وتكبد الكثير من المشاق خلال السنة الماضية وفي المقابل لم يحصل المجلس على أية مكافأة تذكر خلال السنوات الست الماضية غير المخصصات و اتعاب الحضور.

هذا وسجل المساهم إبراهيم صلاح الدين والمساهم بدر محمد اعتراضهما على هذه التوصية.

وبعد المناقشة والمداولة وافقت الجمعية العامة العادية بإعتماد مبلغ 2,500,000 دولار أمريكي كمكافأة تصرف لأعضاء مجلس الإدارة.

9. البند التاسع : مناقشة تقرير الحكومة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه

قرأ السيد الرئيس البند السادس والمتعلق بتقرير الحوكمة وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير.



طلب ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة من رئيس مجلس الادارة تدوين نقاط عدم الالتزام الواردة بتقرير الحوكمة وتضمينها في محضر الاجتماع ولما لم يتضمن التقرير أية ممارسات قامت بها المجموعة تتنافى مع أنظمة ومبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات المساهمة الصادرة بموجب قانون الشركات التجارية البحريني ونظام حوكمة الشركات لمملكة البحرين ومجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وقانون بورصة البحرين، فقد تم النص على ذلك وتضمينه في المحضر.

وحيث أن السادة المساهمين لم يبدوا أية ملاحظات بشأن تقرير الحوكمة، فقد تمت الموافقة والمصادقة على التقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

10. البند العاشر : تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الادارة المعروض على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني

في معرض شرحه لهذا البند أشار السيد هشام الريس إلى أن هناك مجموعة من المعاملات التي جرت وبدعم من أطراف ذات صلة لذا وجب التنويه لها للمصادقة عليها تماشياً مع أحكام المادة رقم 189 من قانون الشركات البحريني، حيث أفصح على أن المعاملة الاولى هي عبارة عن تمويل مقدم من شركة المتكاملة كايبتال بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي حصلت الشركة في مقابلها على اتعاب ترتيب تبلغ 3٪.



أما المعاملة الاخرى فكانت تسويق و شراء وحدات من مشروع Palace One Street والقائم على تطويره شركة زميلة لالمتكاملة كابيتال .

كما أن المعاملة الأخرى هي عبارة عن صفقة تمويل بمبلغ 35 مليون دولار أمريكي حصلت عليه جي إف إتش من الشركة المتكاملة كابيتال استخدمت لتسديد التمويل لـ Citi Bank ورسوم ترتيب بلغت 3.8 مليون دولار أمريكي بالإضافة الى أرباح التمويل المذكور.

كما أفصح أيضاً عن صفقة بيع ما نسبته 10% من حصص رأسمال شركة الصقر للإسمنت على شركة المتكاملة كابيتال بمزايا وشروط افضلية.

وواصل السيد هشام الريس القول بأن هناك صفقة جديدة سيتم الانتهاء منها خلال الربع الاول من العام 2017م حيث سيتم دفع نسبة 3% (بما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي) رسوم ترتيب لشركة نون للاستثمار والتي يعتبر أحد أعضاء مجلس إدارة المجموعة عضواً في إدارة الشركة المذكورة.

وبعد مراعاة أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي في هذا الصدد، وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقات والترخيص لأي من تلك العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الادارة المعروف على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني.

11. البند الحادي عشر: تفويض مجلس الإدارة في اصدار أسهم جديدة بحد أقصى لا يتجاوز 3,000,000,000 سهم لصالح حوافز الموظفين وفق إطار المكافآت

الداخلي للموظفين



بين السيد هشام الرئيس أن اطار المكافآت الداخلي المتبع في البنك يتطلب تقسيم مكافآت كبار الموظفين في البنك (ممن يتجاوز رواتبهم السنوية 100 ألف دينار بحريني) إلى 40% نقد و 60% أسهم على مدى 3 سنوات وأنه وبحسب متطلبات المصرف المركزي فقد تم تأسيس شركة مستقلة لتملك الأسهم المذكورة وهذه الشركة ليست تحت تصرف المجموعة، ولمزيد من التوضيح أفاد السيد هشام الرئيس بأنه وبدل من شراء الاسهم في السوق وتحمل نتيجة ارتفاع الاسعار وتكبد تكاليف إضافية رأّت المجموعة أن تتبع السياسة التي تتبعها بعض المصارف والمؤسسات المالية بمملكة البحرين بإصدار أسهم جديدة بقيمة الاسهم التي سيحصل عليها الموظفين كمكافآت. وأبدى المساهم إبراهيم صلاح الدين اعتراضه على الموافقة على هذا البند.

وبعد المناقشة والمدولة وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة على اصدار أسهم جديدة بحد أقصى لا يتجاوز 3,000,000,000 سهم لصالح حوافز الموظفين وفق إطار المكافآت الداخلي للموظفين.

12. البند الثاني عشر: مناقشة استمرارية إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت، وتفويض مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات لاتخاذ كافة القرارات اللازمة وفق الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة:

أوضح السيد هشام الرئيس بأن المراسلات التي جرت مع بورصة الكويت في الآونة الاخيرة أسفرت إلى بادرة أمل وانفراج للأزمة الحالية مع البورصة، بعد تزويدها بتقرير AUP لتوضيح الاثر المالي على البيانات المالية فيما لو أعدت بحسب المعايير الدولية لأعداد تقارير البيانات المالية ، وبعد الاستماع لكافة تفاصيل التداعيات الأخيرة للأزمة، أكد السيد / هشام الرئيس




على أن السوق الكويتي يعد من الأسواق الهامة للمجموعة ولذا يوصي المجلس باستمارة الإدراج في السوق ومحاولة إيجاد سبل تفاهم مع بورصة الكويت لإزالة أية معوقات مستقبلاً.

وبعد مناقشة الاقتراح المقدم من مجلس الإدارة بشأن جدوى استمارة إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت من عدمه، وبعد عرض ومناقشة المعوقات التي واجهت المجموعة خلال السنة المالية المنصرمة، والاستماع لكافة التوصيات المطروحة على الجمعية في هذا الشأن قرر الحضور وبالإجماع:

الاستمرار في إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت، وتفويض مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات القانونية لاتخاذ كافة القرارات اللازمة وفق الإجراءات القانونية والإدارية المتبعة اللازمة في هذا الصدد بشأن الاستمرار في بورصة الكويت من عدمه على ضوء ما يستجد من أمور وما يسفر عنه من جهود مبدولة من الإدارة مع الجهات الإدارية ذات الصلة لتفادي تلك المعوقات مستقبلاً، وذلك تفويضا مطلقاً دون قيد أو شرط.

13. البند الثالث عشر: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م

وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م ، في حين أبدى المساهم إبراهيم صلاح الدين اعتراضه على هذا البند.

14. البند الرابع عشر: الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم

(شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)



ملاحظة: قبل مناقشة هذا البند وكما هو متعارف عليه ومتبع في مثل هذه الحالات، غادر الحاضرين عن مكتب السادة KPMG قاعة الاجتماع، وتمت المناقشة على النحو التالي :

قال السيد إبراهيم صلاح الدين بأنه يجب بتغيير مراقبي الحسابات حيث أن البنك قد مر بمراحل صعبة وفي ظل وجود مراقبي الحسابات السادة KPMG فوضح ممثل المصرف المركزي بأن القوانين المعمول بها تتطلب تغيير الشريك كل خمس سنوات وليست الشركة.

وبعد المناقشة والمداولة وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة KPMG كمراقبين لحسابات البنك للعام 2017م كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

15. البند الخامس عشر : الموافقة على تعيين/اعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لعام 2017م

قبل مناقشة البند الثامن وكما هو متعارف عليه، غادر عضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي القاعة.

استمعت الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2017م.

وأبدى السادة المساهمين رضاهم بأداء أعضاء الهيئة الشرعية حيث وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2017م المكونة من السادة:



1. فضيلة الشيخ / عبدالله بن سليمان المنيع
2. فضيلة الشيخ / نظام بن محمد صالح يعقوبي
3. فضيلة الدكتور / فريد محمد هادي
4. فضيلة الاستاذ الدكتور / عبد العزيز خليفة القصار

16. البند السادس عشر : انتخاب مجلس إدارة المجموعة للسنوات الثلاث القادمة من

2017م إلى نهاية 2019م شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

ذكر الدكتور أحمد المطوع بأنه وبما أن عدد المتقدمين المرشحين لعضوية المجلس للسنوات الثلاث القادمة من 2017م إلى نهاية 2019م يماثل عدد مقاعد المجلس فستكون عملية الانتخاب بالتزكية، وعليه يكون أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة من 2017م إلى 2019م السادة التالي ذكر أسمائهم:

1. معالي الشيخ أحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة

2. الدكتور أحمد خليل محمد سميع المطوع

3. السيد جاسم محمد رفيع الصديقي الانصاري

4. السيد كمال عبدالله باحمدان

5. السيد مازن بن محمد بن عبدالرحمن السعيد

6. السيد مصبح بن سيف بن مصبح المطيري

7. السيد راشد ناصر راشد سريع الكعبي




8. السيد غازي فيصل إبراهيم الناصر الهاجري

9. السيد بشار محمد إبراهيم المطوع

10. السيد هشام أحمد نور عبدالقادر الرئيس

وقد وافقت الجمعية العمومية العادية على تشكيل المجلس الجديد بأسمائهم المذكورة
متمنية لهم دوام التوفيق والسداد.

17. البند السابع عشر : ما يستجد من أعمال :

وحيث أنه لم تستجد ثمة أعمال أخرى، عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع
لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي اف اتش
المالية. كما وبارك للأعضاء الجدد حصولهم على مقعد لعضوية مجلس الادارة للسنوات الثلاث
القادمة متمنياً للجميع التوفيق والسداد لما فيه الخير للجميع. كما وقدم السيد الرئيس بالغ
الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع.



وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود وعليه أعلن الرئيس إنتهاء أعمال الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

المرفقات:

1. تقرير السادة مدقي الحسابات.
2. تقرير هيئة الرقابة الشرعية.



الدكتور محمد عبد السلام
رئيس قسم الرقابة الشرعية
مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة

الدكتور أحمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة



1. سعادة الشيخ أحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة
2. الدكتور أحمد خليل المطوع
3. السيد جاسم محمد الصديقي
4. السيد كمال عبدالله باحمدان
5. السيد مازن محمد عبدالرحمن السعيد
6. السيد مصبح سيف مصبح المطيري
7. السيد راشد ناصر سريع الكعبي
8. السيد غازي فيصل إبراهيم الهاجري
9. السيد بشار محمد إبراهيم المطوع
10. السيد هشام أحمد الرئيس

بيت التمويل الخليجي ش م ب

Gulf Finance House B.S.C.

دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد

Proxy To Attend The General Assembly Meeting

يوم الاربعاء الموافق 01 مارس 2017 م الساعة العاشرة صباحاً

Wednesday 22 February 2017 10.00 am

بلغ عدد الاسهم الحاضرة أصالة ووكالة

Total No.of Shares

سهما 1,262,885,019 Shares

بنسبة 56.02 Percentage

ممثل وزارة الصناعة والتجارة

Ministry of Commerce

.....
.....

المدققين

Auditors

.....
.....
.....

مسجل الاسهم (Karvy)

Karvy - Share Registrar

.....
.....

رئيس الجلسة

Chairman

.....
.....
.....